بيزنس اليوم

فى المؤتمر الأول لحماية العلامات التجارية

7٪ من الدواء المغشوش مصنع محلياً

◁ **كتبت ـ مروة لطفى:**

لم تقتصر مشكلة تقليد العلامات التجارية على سلعة أو ماركة بعينها ولكنها باتت تضم جميع السلع والمنتجات دون قيد فالدواء والملابس والأجهزة الكهربائية والمنزلية وقطع غيار السيارات والطائرات وغيرها من البضائع والمنتجات لم تسلم من التقليد هكذا أكد الدكتور مصطفى أبوالعينين رئيس مصلحة التسجيل التجارى بوزارة التجارة والصناعة.

وقال إنه على الرغم من التنسيق الكامل بين المصلحة والجمارك إلا أن هناك العديد من الشحنات المهربة يومياً تدخل السوق المصرى وتباع على أنها السلع الأصلية مستفيدة من جودة المنتج الأصلى وسمعته السوقية.

وقال خلال المؤتمر الأول لحماية العلامات التجارية إن هناك أضرارا ناتجة عن تقليد العلامات التجارية منها الإضرار بالاقتصاد العام والمستهلك الذي يشترى السلعة والاستثمار بشكل عام، مؤكداً ضرورة أن يعاد النظر فى قانون حماية الملكية الفكرية بعد ٧ سنوات من تطبيقه فى مصر ومراجعة بعض بنوده والتى لاتزال ثغرات يستطيع المقلد أن يستلغها لصالحه.

وأشار إلى أن هناك العديد من الثغرات بقانون حماية المستهلك الفكرية منها ارتفاع التأمين على الشحنات المقدم شكوى تجاها إلى ٢٥ ٪إضافة إلى طول فترة الإجراءات وتعقيدها والالزام بتقديم شكوى لفحص البضائع وإلا لا يمكن فحص الشحنة.

قال طارق الصاوى مدير مكافحة التهريب بشركة جنرال متورز إن زكثر البضائع المقلدة فى السوق حالياً قطع غيار السيارات وأهمها تيل الفرامل وأشار إلى أن زيادة نسبة حوادث الطرق ترجع إلى تقليد قطع الغيار بصورة لا يمكن أن يتعرف المستهلك على القطعة الأصلية من التقليد.

وقال إن شركة جنرال موتورز لديها عدد من القضايا داخل أروقة المحاكم المصرية لسرقة علامتها واسمها التجاريين من قبل إحدى الشركات وتقوم بتوزيع نفس منتجات الشركة بأسماء شبيهة.

وقال إن التشريعات والقوانين لاتزال قاصرة للحد من ظاهرة التقليد والتى تضر بالمنتجات والبضائع ذات السمعة العالمية.

وطالب الصاوى بضرورة تغليظ العقوبات فى مجال تقليد العلامات التجارية ومضاعفة العقوبة أن نتج عنها أضرار جسيمة للمستهلك، كما طالب بضرورة إزالة العقبات التى تحول دون قيام أصحاب العلامات التجارية باتخاذ الإجراءات القانونية حال اكتشافهم ورود شحنات مقلدة من بضائعهم ومن ذلك نسبة ٢٥٪ التى تطالب مصلحة الجمارك أصحاب العلامات التجارية بسدادها قبل إنجاز الإجراءات القانونية ضد أى شحنة قادمة مشكوك فيها ومنصوص عليها باللائحة الاستيرادية الخاصة بقانون الاستيراد.

قال الدكتور إيهاب يوسف رئيس مجلس إدارة شركة ريسك فرى من المؤكد أن كل شخص منا قد استخدم خلال الشهر الماضى ولو عن غير علم منتجا مغشوشا فالمنتجات المغشوشة موجودة الآن حتى فى أفضل وأرقى المحلات والمولات التجارية ومنها البطاريات وبرامج الحاسب الآلى والأدوية خاصة التى تستخدم فى الحالات الحرجة وليس هذا فقط ولكن، تيل الفرامل وقطع غيار السيارات والطائرات أيضا وأدوات المكتب وغيرها العشرات من المنتجات والسلع التى يستخدمها المواطنون بصورة دائمة ومستمرة.

ورغم الانتشار السريع والمتزايد للمنتجات المغشوشة خاصة مع ارتفاع نسب الربح فيها بصورة مذهلة ورغم ما تسببه من أضرار ليست مالية فقط وإنما صحية تصل إلى الموت.. فارتكاب هذه الجرائم لا يمثل جرائم عنف ولا تدخل ضمن القضايا الجنائية فى كثير من القوانين ومنها القانون المصرى الذى يعتبرها جنحة.

وأشار إلى ضرورة حماية العلامات التجارية والحفاظ عليها واحترام حقوق الملكية الفكرية ليس

ايهاب يوسف

هذا وحسب وإنما أيضا الحفاظ على حقوق الدول التى تتعرض للعديد من الخسائر بسبب النمو المتزايد للغش التجارى والتجارة غير المشروعة على مستوى العالم، وكذلك الحفاظ على حقوق وصحة المواطنين وأموالهم والذين يتعرضون بصورة متواصلة ومتزايدة لعمليات غش تجارى ويقعون كل يوم ضحايا تلاعب مافيا الغش التجارى التى تعرض أموالهم وصحتهم للخطر نتيجة شرائهم منتجات مغشوشة وغالبا ما تكون ضارة بالصحة والسلامة العامة والخاصة، وأخيراً حماية حقوق الشركات المالية للعلامات التجارية التى يتم غشها وتزويرها لاسيما أن هذه الشركات تتكبد خسائر تقدر ببليونات الدولارات سنوياً بسبب عمليات القرصنة وتزوير علاماتها التجارية على مستوى العالم وهذا بالطبع ما يؤثر على المراكز المالكى لتلك الشركات بما يرتد أثره فى صورة نقص معدلات الضرائب التى تدفعها بالإضافة إلى استغنائها عن العمالة لديها بعد عجزها عن الوفاء بالتزاماتها المادية تجاههم.

وأضاف أن أهم الإحصائيات والدراسات الأمريكية والعالمية أشارت إلى النمو المتزايد فى حجم سوق التجارة غير المشروعة وارتفاع نسبة غش المنتجات والسلع بأنواعها المختلفة وعلى سبيل الخصوص الأدوية ومنتجات التبغ وقطع غيار السيارات والبرمجيات وأدوات الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والبطاريات وللأسف فإن كل هذه السلع الأكثر عرضة للغش والتقليد سلع حيوية ومخاطر استخدام المغشوش منها تصل عادة للوفاة.

وقال إن أحدث الدراسات أكدت أن نسبة الربح فى الكوكايين ١٠٠ ٪وفى الهيروين تصل النسبة إلى ٤٠٠ ٪هذا فى الوقت الذى ترتفع نسبة الربح فى تجارة أسطوانات الموسيقى المقلدة والأفلام المسروقة إلى ٨٠٠٪ كما أكدت الدراسة أيضا أن حجم التجارة فى السلع المغشوشة تضاعف ٨٠٠ ٪بين عامى ١٩٩٩ و٢٠٠٧ فى الاتحاد الأوروبى، هذا فى الوقت الذى أعلنت فيه منظمة الطيران الأمريكية أن ٢٪ من ٢٦ مليون قطعة غيار يتم تركيبها فى العالم تكون مغشوشة أى ما يعادل ٥٢٠ الف قطعة غيار.

وقد أكدت منظمة الجمارك العالمية أن المشكلة أصبحت تتفاقم منذ عام ١٩٨٢ والتجارة الدولية غير المشروعة قد زادت من ٥,٥ بليون دولار إلى ٥١٢ بليون دولار سنوياً وهذا الرقم مازال فى زيادة لاسيما أن ما بين ٥ و٧ ٪من حجم التجارة العالمية غير مشروع.. ولهذا فمن المتوقع أن يكون هذا الرقم قد وصل إلى ٧,٥ بليونات دولار عام ٢٠٠٦. وفى هذا الوقت أعلنت منظمة الصحة العالمية أن بين ٦ و١٠ ٪من الدواء المتداول عالمياً مغشوش وقد أكدت الإحصاءات والمؤشرات أن ٧٠ ٪من هذه الكمية يتم تداولها فى الدول النامية كما أن ٧ ٪من الدواء المغشوش فى العالم يتم تصنيعه فى مصر .